النظام السياسي الالماني / المؤسسات الدستورية والسياسية

المحاضرة الثالثة

د . حيدر عبد جساس

السلطة التشريعية

قبل الدخول في تفاصيل المؤسسات الدستورية والسياسية لابد من اعطاء نبذة عن جمهورية المانيا الموحدة.

المانيا: دولة اوروبية عاصمتها (برلين) تقع في وسط اوروبا، تبلغ مساحتها (٣٥٧,٢١) كم٢، اما عدد سكانها فيبلغ (٨٣) مليون نسمة، يشكل الالمان (٩١%)، اما المهاجرون نسبتهم (٩%)، وتُعد اللغة الالمانية اللغة الرسمية في البلاد، يدين أغلب الالمان بالديانة المسيحية في الديانة الاولى في المانيا، إذ يبلغ عدد المؤمنون بها (٦٣%)، وينقسمون إلى مذهبين هما البروتستانت الذين يشكلون نسبة (٣٢%)، والكاثوليك يشكلون نسبة (٣١%)، وتُعد الديانة الاسلامية هي الثانية بعد المسيحية، إذ يبلغ عدد المسلمون (٥%)، وتشكل باقي الديانات اليهودية والبوذية والهندوسية نسبة (٨%)، اما اللادينيون فيشكلون (٢٤%).

يتميز المجتمع الالماني حالياً بالثقافة الايجابية المتمثلة بارتفاع الوعي السياسي، من خلال تغليب الثقافة الشاملة اي الثقافة القومية الالمانية على الثقافات الفرعية، ولعل هذا الواقع هو أحد الاسباب المهمة لاستقرار النظام السياسي في المانيا.

في المانيا يمكن التمييز بين نوعين من النظم السياسية التي شهدتها المانيا تاريخياً، والتي كانت للثقافة السياسية دوراً محورياً في تحديد ملامح النظام وآليات عمله.

أولا: النظم السياسية السلطوية: وهي النظم التي غطت أغلب المراحل التاريخية للامة الالمانية (باستثناء جمهورية فيمار ١٩١٩-١٩٣٣)، إلى نهاية الحرب العالمية

الثانية عام ١٩٤٥، إذ برز الاثر السياسي المهم لتلك الثقافة باتجاه قيام نظم سلطوية منذ عهد (شارلمان عام ٨٠٠م) حتى قيام النظام النازي بقيادة هتلر عام ١٩٣٣، هذه النظم كانت انعكاس لطبيعة الثقافة السياسية الالمانية الرامية إلى سيادة العرق الجرماني لشعورهم بالتفوق على باقي الامم، وهذا يتطلب قيام نظم سلطوية تتسم بالقوة والمركزية لتحقيق اهدافها، الامر الذي يجعل هذه النظم غير معنية بتطور ثقافة المجتمع الالماني السياسية من ثقافة الخضوع إلى ثقافة المشاركة.

ثانيا: النظم السياسية الديمقراطية: بداية هذا النظام تجسدت بجمهورية فيمار (١٩١٩-١٩٣٣)، كأول نظام ديمقراطي برلماني في تاريخ المانيا، وفي هذا النظام تحول دور الثقافة السياسية الالمانية من ثقافة داعمة للنظم السلطوية السابقة إلى ثقافة معارضة للنظام السياسي الديمقراطي البرلماني، ويمكن ارجاع السبب الرئيس في ذلك إلى ان التغيير الذي حدث في ظل هذا النظام تجسد على مستوى القمة (النخبة)، اي على مستوى النظام السياسي بمؤسساته الرسمية الدستورية من دون ان يقترن بتغيير في القاعدة (المجتمع)، اي من دون تغيير في الثقافة السياسية مما ولد تعارض بين النظام وقاعدته الثقافية، وهذا التعارض ادى إلى عدم الاستقرار الحكومي والذي شكل احد عوامل فشلها، فقد تم اسقاط (١٤) حكومة ابان جمهورية فيمار، وكان السبب الاساس في ذلك هو كثرة الاحزاب السياسية التي شهدتها تلك الفترة هذه الاحزاب التي كانت تعاني من حرمان المشاركة في الفترات السابقة في ظل الانظمة السلطوية.

ان حالة عدم الاستقرار السياسي التي كانت سمة هذه المرحلة مهدت السبيل لوصول (الحزب القومي الاشتراكي) بقيادة (ادلف هيتلر) للسلطة عام ١٩٣٣، وقد ساعده في هذا الوصول النزعة المتطرفة للثقافة السياسية الالمانية التي كانت سائدة في تلك الفترة المؤيدة للعنصرية ومركزية السلطة التي عجلت من اشعال فتيل الحرب العالمية

الثانية والتي افرزت نتائج وآثار كارثية على الدولة والمجتمع الالماني، تمثلت بهزيمة المانيا على يد دول الحلفاء وتقسيمها إلى دولتين مستقلتين اعلنت بشكل رسمي عام ١٩٤٩، وهي جمهورية المانيا الغربية تحت سيطرة أمريكا وفرنسا وبريطانيا، وهي دولة فيدرالية برلمانية تعددية ذات نظام رأسمالي، والاخرى جمهورية المانيا الشرقية تحت سيطرة الاتحاد السوفيتي السابق، وهي دولة مركزية اشتراكية تأخذ بنظام الحزب الواحد.

استمر ذلك الحال إلى عام ١٩٩٠ الذي شهد تغييراً كبيراً في تاريخ الامة الالمانية تمثل بتفكك الاتحاد السوفيتي وتوحيد الدولتين الالمانيتين (الشرقية والغربية) في دولة واحدة تدعى (جمهورية المانيا الموحدة)، وكان للعامل الثقافي دوراً محورياً في خلق تلك الوحدة نتيجة الشعور بالرابط الثقافي بين الالمان، والرغبة في بناء امة المانية موحدة من جديد.

بعد عملية الاتحاد عام ١٩٩٠ تم الاستمرار بالعمل بالنظام الدستوري والقانوني الذي كان قائماً في المانيا الغربية سابقاً، ويسمى بالقانون الاساس الذي صدر بتاريخ ١٩٤٩/٥/٢٣، وتم تعديله بموجب قانون صدر بتاريخ ٢٠٠٢/٧/٢٦، ويتكون هذا القانون من (١٤٦) مادة.

وقد نص المادة (٢٠) من القانون على ان جمهورية المانيا الاتحادية هي دولة فيدرالية وديمقراطية بعدالة اجتماعية، وقد اخذت المانيا بنظام الحكم البرلماني، وقد اشار القانون ايضاً إلى ان السلطة التشريعية في المانية مكونة من مجلسين هما مجلس النواب (البندستاج) ومجلس الولايات (البندسرات).

١-**مجلس النواب (Bundestag):** ويعرف بالمجلس الادنى الذي يمثل الشعب الالماني، ينتخب اعضاء هذا المجلس الذي يبلغ عدد اعضائه (٦٥٦) عضواً لمدة (٤) سنوات عن طريق الاقتراع السري العام المباشر وفق نظام الانتخاب المختلط، ويمارس هذا المجلس العديد من الاختصاصات من اهمها تشريع القوانين، انتخاب المستشار الفيدرالي، ومنح الثقة للحكومة ومراقبة اعمالها، كما يناقش المسائل المهمة المتعلقة بالسياسية الداخلية والخارجية، وهذا ما نصت عليه المواد (٣٨-٣٩-٤٠).

٢-**مجلس الولايات (bundestrats):** ويعرف بالمجلس الاعلى في البرلمان، يتكون من اعضاء حكومات الولايات، ويبلغ عدد اعضائه (٦٩) عضواً، تقوم حكومات الولايات بتعيينهم لمدة (٤) سنوات، حيث تملك كل ولاية تعيين (٣) اعضاء على الاقل، لكن الولاية التي يبلغ عدد سكانها مليوني نسمة لها الحق بتعيين (٤) اعضاء، والتي يزيد عدد سكانها عن (٦) ملايين نسمة لها الحق بتعيين (٥) اعضاء، ويمارس هذا المجلس اختصاصات تشريعية تقترب من اختصاصات مجلس النواب، وان كانت العلوية في التشريع لمجلس النواب الاتحادي حسب ما نصت عليه المادة (٣١) من القانون الاساسي، مع ذلك يستطيع مجلس الولايات ممارسة حق النقض (الفيتو) على القوانين التي يقرها مجلس النواب، كما يملك السلطة في حماية المصالح الجوهرية للولايات، وحماية النظام الفيدرالي.